

المسؤولية الاجتماعية في ظل أبعاد التنمية المستدامة

Social responsibility in light of the dimensions of sustainable development

سايج جبور علي^{*1}جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، saiahdjebbour@gmail.com¹

تاريخ النشر: 2022/03/02

تاريخ القبول: 2022/02/04

تاريخ الاستلام: 2021/12/04

Abstract :

The need to achieve justice between the different generations in the distribution of natural resources to ensure the continued development process is the aim of sustainable development. This can be realized through three dimensions: The economic dimension, the social dimension and the environmental dimension, within the contribution of all parties.

The economic institutions are considered as the principal partner in sustainable development through its social responsibility towards both their workers and their customers on the one hand, society and environment, on the other hand. This study demonstrates this responsibility and various fields and demonstrates its benefits to the institutions with the presentation of measurable standards, and mechanisms that can be adopted for the portrayal of the field. This study also presents a number of proposals to promote the application of the social responsibility of the private sector in general.

Keywords: Durable development; Social responsibility; Environment.

JEL Classification: F63 ; Q01 ; M14

مستخلص:

تهدف التنمية المستدامة إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد الطبيعية ضمانا لتواصل عملية التنمية، من خلال أبعاد ثلاثة البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، وذلك من خلال مساهمة جميع الأطراف. وتعد المؤسسات الاقتصادية الشريك الأساس في التنمية المستدامة من خلال مسؤوليتها الاجتماعية تجاه كل من عمالها وعمالها من جهة والمجتمع والبيئة اللذان تنشط فيهما من جهة أخرى، وتأتي هذه الدراسة لتوضيح هذه المسؤولية ومختلف مجالاتها وتبيان منافعتها على المؤسسات مع عرض معايير قياسها، والآليات التي يمكن اعتمادها من أجل تجسيدها ميدانيا. وقد قدمت الدراسة جملة من المقترحات لتشجيع تطبيق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بصفة عامة. الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية، البيئة.

تصنيفات JEL: F63 ; Q01 ; M14

مقدمة

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي (نموذج الحداثة) لم يعد مستداما، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض (الاحتباس الحراري)، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى، وهذا ما عرف بالتنمية المستدامة.

وباعتبار المؤسسات الاقتصادية أحد أهم الأطراف التي كان لها الأثر البالغ في الوصول إلى تلك الوضعية المتدهورة، كان لزاما عليها تحمل مسؤولية تبني مفهوم التنمية المستدامة والعمل على تحقيقه مع مراعاة طبيعة نشاطاتها، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتوضيح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة .

إشكالية الدراسة:

تزايد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في العالم بأسره، وأصبح له الأولوية من حيث تحويل المؤسسات إلى شركاء في التنمية المستدامة، إلا أن ملامح هذا المفهوم لم تتحدد بشكل واضح خاصة بالنسبة للمؤسسات الوطنية، وإن كانت هناك بعض المبادرات فلا تزال في حدود النوايا الحسنة أو تقتصر إلى الاستمرارية، ومن هذا المنطلق تطرح الإشكالية الآتية: ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة وما هي مجالاتها؟

إنطلاقا من هذه الإشكالية يمكن استنباط مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماذا يقصد بالتنمية المستدامة؟ وما هي أهم أهدافها؟
- ما هي أبعاد التنمية المستدامة؟
- فيما تتمثل أهم مؤشرات التنمية المستدامة؟
- ماذا يقصد بالمسؤولية الاجتماعية، وما هي مجالاتها؟
- ما هي مزايا ومنافع المسؤولية الاجتماعية على المؤسسات الاقتصادية؟
- ما هي معايير قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية؟

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

- عرض مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها.
- التطرق لأبعاد التنمية المستدامة وأهم المؤشرات التي تستخدم في قياسها.
- التعرض إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ومختلف المجالات التي تشملها.
- التعريف بأهم المعايير التي تستخدم في قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية.
- إبراز المزايا والمنافع التي تعود على المؤسسات عند تبنيها لهذا المفهوم كمنهج عمل.

أهمية الدراسة:

من المتفق عليه أن المؤسسات الاقتصادية ليست مؤسسات خيرية وأن هاجسها الأول تحقيق أكبر ربح ممكن. ومن هنا تبلورت فكرة وجوب تذكير هذه المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية حتى لا يكون تحقيق الربح عائداً عن أمور غير مقبولة أخلاقياً أو قانونياً كالإخلال بالمساواة في الأجور وظروف العمل، والحرمان من الحقوق الأساسية للفرد. علاوة على ذلك، فإن الدور الرئيس الذي تلعبه المؤسسات، كونها المصدر الرئيس للثروة والتحديث وتوليد فرص العمل، يحتم عليها القيام بواجباتها الاجتماعية وفقاً للمفاهيم الحديثة التي تضمنتها التنمية المستدامة على وجه التحديد، وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذا الموضوع باعتبار المسؤولية الاجتماعية أصبحت منهجاً وليست خياراً.

منهج الدراسة:

بغية إعطاء الدراسة صفة الموضوعية وتوافقاً مع طبيعتها وسعيها إلى الوصول بها للإجابة عن مشكلتها وتساؤلاتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكونه الأنسب، إذ يقوم هذا المنهج على إيجاد بيانات مفصلة عن واقع الظاهرة أو المشكلة التي عن طريقها يمكن تقديم تفسيرات واقعية للعوامل، والمتغيرات المرتبطة بها والتنبؤ بالآثار والاتجاهات المستقبلية لها.

1- مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة

استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام العالم منذ أن طرح على قمة الأرض بريودي جانيرو عام 1992، مما أحدث نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية والاعتبارات البيئية كاستجابة لتنامي الوعي البيئي العالمي، لتصبح التنمية المستدامة الشغل الشاغل لكل دول العالم، ومن خلال هذا سيتم التطرق لأهم الجوانب المتعلقة بها.

1-1 مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها

تتعدد المصطلحات التي تعبر عن التنمية المستدامة (sustainable development)، فالبعض يعبر عنها بالتنمية المتواصلة أو التنمية الموصولة، ويسمها البعض الآخر التنمية القابلة للإدامة أو القابلة للاستمرار. ويلاحظ أن الاقتصاديين اعتمدوا مصطلح الاستمرارية في محاولة منهم لتوضيح الرغبة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من ناحية والحفاظ على التوازن البيئي من الناحية الأخرى (ميشيل، 2009، صفحة 446).

ومن أهم التعريفات التي قدمت لمصطلح التنمية المستدامة وأوسعها انتشاراً ذلك الوارد في تقرير (Bruntland) الذي نشر من قبل اللجنة غير الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة Harlem Bruntland لتقديم تقرير عن القضايا البيئية، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

وقد حصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب عشرين (20) تعريفاً للتنمية المستدامة، وتم تصنيفها كما يلي :
التعريفات ذات الطابع الاقتصادي: تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم.

التعريفات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني: التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح "التنمية المستدامة" أكثر دقة من مصطلح "التنمية المستدامة" فالأخير يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل الأول على مبدأ الاستمرارية ويشير إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها ونعني بذلك الجهود الإنسانية ونعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى (غنيم وأبورنت، 2007، صفحة 24).

- وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن عرض أهمها من خلال البنود الآتية (غنيم و أبوزنط، 2007، صفحة 28):
- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية الحياة في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.
 - احترام البيئة الطبيعية: من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
 - تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
 - تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: باعتبارها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.
 - ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع.
 - إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وبطريقة تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع حلول مناسبة لها.
- ومما سبق يتضح أن التنمية المستدامة تعمل على زيادة الوعي بأهمية الموارد المتاحة وضمان حسن استغلالها، كما أن أهدافها متجددة تبعا للمستجدات الطارئة على الصعيد العالمي.

2-1 أبعاد التنمية المستدامة

رغم تشابك مفهوم التنمية المستدامة، فهناك إجماع على أن هذه الأخيرة تمثل العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا، وقد مست ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

1-2-1 البعد الاقتصادي

احتلت التنمية الاقتصادية مكانا هاما سياسيا واجتماعيا منذ 1945، حيث أعطيت لها عدة تعريفات منها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن.

غير أنه برز اختلاف بين مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، حيث يشير بعض الاقتصاديين إلى أنهما عملية واحدة، وهي التغيير نحو الأحسن ويعني ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي الاستثمار المنتج في تنمية لإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، في حين يشير البعض الآخر إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصاديا، والتنمية الاقتصادية بشأن الدول الأقل تقدما. وتنطوي التنمية الاقتصادية على العناصر الأساسية التالية:

- تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي؛
- إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة؛
- ضرورة الاهتمام بنوعية السع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات.
- وتمثل أهداف التنمية المستدامة من خلال هذا البعد فيما يلي:
- إشباع الحاجات الأساسية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين مستواه من أجل مواجهة الحاجات الأساسية للغالبية العظيمة من الشعوب؛
- تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الدخل بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع؛
- العمل على الارتقاء بالجودة في الإنتاج؛
- رفع مستوى المعيشة ويستدل عادة على حجم مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، كما أنه يقترن بهيكل الزيادة السكانية وطريقة توزيع الناتج القومي وتأهيل العنصر البشري؛
- العمل على الحد من مشكلة البطالة؛
- زيادة دور القطاع في التنمية وفق آليات السوق.

2-2-1 البعد الاجتماعي

يقصد بالتنمية الاجتماعية: "زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية والرفاهية، ويعتبر البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي تتميز به

التنمية المستدامة، لأنه البعد الذي يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي". كما يشترط في هذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء لاختيار أنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول. ويجمع أهل الاختصاص من المحللين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أن مفهوم العمل والبطالة قد اكتسبا أبعاد جديدة نهاية القرن الواحد وعشرين، إذ تأثر مفهوم التشغيل بالتطور الذي شهدته الحياة الاجتماعية، وبصورة عامة تظهر في ارتفاع نسب التنمية والتطور الذي عرفته الدول وخاصة النامية منها، إذ أصبح يلاحظ أنواع مختلفة للبطالة كالاختيارية (الإدارية)، التقنية وبطالة أصحاب الشهادات وغيرها، كما نتج عن التطور التكنولوجي ظهور مفاهيم جديدة للعمل كالعامل عن بعد، والعمل بالتناوب والعمل للحساب الغير، والمنظومة الاجتماعية تشمل ما يلي:

- المساواة في التوزيع؛
- الحراك الاجتماعي؛
- المشاركة الشعبية؛
- التنوع الثقافي؛
- استدامة المؤسسات.

للبعد الاجتماعي آثار تتمثل في عدم تهميش الجماعات وتدعيم مقوماتها الثقافية والروحية، وتتوقف الإستراتيجيات المنسجمة مع التنمية المستدامة على القيم الحاضرة، إذ لا يمكن التنبؤ بقيم الأجيال المستقبلية. غير أن هذا لا يعطي مبررا لتدمير الهوية الثقافية السائدة، فذاك يجعل الأفراد عرضة للعديد من أشكال الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويتمثل التغير الاجتماعي الناجم عن استخراج الموارد على نطاق واسع في تدفق الأشخاص الحاملين لأفكار جديدة وثقافات وقيم وتكنولوجيات، وهنا يمكن تدمير أنظمة الإنتاج التقليدية والبيئة الاجتماعية، وتبدو مثل هذه الآثار على النحو الآتي:

- الآثار على السكان: تظهر من خلال إقامة مشروع في منطقة متخلفة ويؤدي هذا الاحتكاك مع الأشخاص الذين لا يملكون الخبرة في التعامل مع العالم الخارجي، وتظهر نتيجة هذا الاحتكاك في تدمير النسيج الاجتماعي، كما قد يفضي ذلك إلى تعرض الأشخاص للأمراض التي لا يملكون المناعة ضدها.
- الترفع المادي: ويظهر في نقل الأشخاص لغرض إقامة المشاريع الصناعية خاصة الإستراتيجية منها، مما يسبب فقدانهم للأراضي، وقد يرغمون على إعادة الانتشار بطريقة

طوعية، ونتيجة تطهير فقدانهم للأراضي ومنح تسهيلات البناء قد يؤدي ذلك إلى تدمير مواقع الثقافة والآثار القديمة.

- الآثار الديمغرافية: إن خسارة شعب ما تأتي من فقدانه للمعرفة والممارسات المرتبطة بالقوة العاملة لنظم الإنتاج التقليدية ومثال على ذلك وجود تجمعات كبيرة من العمال في موقع معين من شأنه أن يؤدي إلى مشاكل عديدة كالعنف وانتقال الأمراض كالإيدز.

- الاعتماد على المساعدات الخارجية: إن التنمية إذا لم تدرج بكيفية مدروسة كاستخراج المشاريع للموارد الطبيعية الذي يحقق لها فوائد هامة كالتشغيل وإقامة البنية التحتية والخدمات الاجتماعية قد تؤدي إلى التبعية للمساعدات الخارجية، والذي ينجر عنها متاعب للأجيال الحاضرة والمستقبلية وذلك باستنزاف ثرواتهم.

1-2-3 البعد البيئي

البيئة كمصطلح واسع المدلول يشمل كل شيء يحيط بالإنسان، وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية الذي عقد في ستوكهولم سنة 1972 بأنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع الإنسان وتطلعاته"، كما تعرف أيضا: "بالمجال الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على كل الموارد اللازمة لإشباع حاجاته فيؤثر فيه ويتأثر به".

ولقد أصبحت البيئة محددا عالميا يفرض نفسه ويؤثر على التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولية المعاصرة، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول، والبيئة والتنمية أمران متلازمان، بعد المزيد من الاهتمام التي حظيت به على المستوى العالمي لتجاوز تلوث الحدود الجغرافية والسياسية للدول فينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية. وقد أكدت تقارير البنك الدولي في العقد الأخير على الاهتمام بالبيئة كركن أساسي في التنمية للحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية، كما شارك في تحفيز الدول الأعضاء بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة والاهتمام بدراسته علوم البيئة، وهذا كله يتطلب ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات التي تقذف بها حتى لا يتلوث تلوثا يضر بالإنسان والحيوان. وقد أسس التزواج بين تحقيق التنمية وحماية البيئة ولادة فرع جديد من العلوم الاقتصادية سمي بالاقتصاد البيئي. ويهدف البعد البيئي إلى ما يلي:

- المحافظة على البيئة الطبيعية مع توظيف البيئة المادية بعيدا عن التلوث؛

- نشر الوعي بالبيئة الثقافية والاجتماعية والحضرية؛
- التعريف بالتوازن البيئي وحماية البيئة من جميع التلوث والاستنزاف؛
- استخدام التكنولوجيا النظيفة وتحقيق التنوع السيولوجي والمحافظة على تنوع الأحياء.

ومما تقدم يتضح أن الأبعاد الثلاثة التي تركز عليها التنمية المستدامة وتعمل في إطارها من بعد اقتصادي واجتماعي وبيئي تحاول التكامل من أجل الاستمرارية والحفاظ على الموارد رغم أن أهداف إحداها قد تتعارض مع الأخرى وهذا ما يقع على التنمية المستدامة إحداث التكامل بينه.

3-1 مؤشرات التنمية المستدامة

إن التفكير بالديمومة أدى بشكل معمق إلى تطوير أدوات قياس التنمية التي كانت بدورها خلال فترة طويلة مقتصرة على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي، وفي مطلع التسعينات استكملت عن طريق صياغة مؤشرات التنمية المستدامة والتي كان الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية.

وقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، والتي أتت بعدة برامج لصياغتها ومن أهمها لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن نحو 130 مؤشر مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية، مؤسسية كما يلي:

- في الجانب الاجتماعي: منها نسبة السكان الحاصلين على خدمة الرعاية الصحية، نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، توزيع الدخل، معدلات البطالة، نسبة أجور الإناث إلى الذكور، حالة التغذية لدى الأطفال، معدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات، العمر المتوقع عند الولادة، نسبة السكان المخدمين بنظام الصرف الصحي، نسبة السكان الحاصلين على مياه سليمة للشرب.

- في الجانب البيئي: منها نسبة الاستخدام السنوي للمياه الجوفية والسطحية من مصادر المياه المتجددة، نسبة الأكسجين في المصادر المائية، تراكيز ملوثات المياه العادمة في المياه النقية، مساحة النظم البيئية في المساحة الكلية، نسبة مساحة المحميات الطبيعية في المساحة الكلية، معدل تواجد الأنواع البرية.

- في الجانب الاقتصادي: ومنها نسبة الناتج المحلي لكل فرد، نسبة الاستثمار في الناتج المحلي، الميزان التجاري في البضائع والخدمات، نسبة العجز للناتج القومي الإجمالي، نسبة

المساعدات التنموية لإجمالي الناتج القومي، كثافة استخدام المواد، استهلاك الطاقة السنوي للفرد الواحد، نسبة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة.

- في الجانب المؤسسي: تشمل إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، تطبيق الاتفاقيات العالمية المصادق عليها، عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن، عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن، نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي، الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية.

وكخلاصة لما عرض في هذا المحور، يتضح أن التنمية المستدامة تمس كل المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، ولا يقتصر تطبيقها والعمل على تحقيقها على الحكومات والمنظمات الدولية وهذا ما تعكسه المؤشرات التي تقيسها فالكل مسؤول في إطار إمكاناته وتبعاً لدوره.

2- التأسيس النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية

من خلال هذا المحور سيتم التعرض لأهم النقاط المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وذلك انطلاقاً من الدور الذي يقع على عاتقها في تحقيق التنمية المستدامة.

1-2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومنافعها

لا يوجد تعريف واحد رسمي محدد ومتفق عليه للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، بل إن هناك تعريفات عدة، ومع تعدد هذه التعريفات تتعدد المبادرات والفعاليات حسب طبيعة بيئة العمل المحيطة، ونطاق الشركة وما تتمتع به من قدرات مالية وبشرية، وبالتالي فإن تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية ليس ثابتاً بل هو تعريف ديناميكي، واقعي ومتطور يتواءم مع المتغيرات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن هناك تعريفاً شائعاً يستخدم من قبل المجلس الأعلى العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD)، فهو يعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها: "تعهد من قطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل العاملين وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم"، كما فسر المعهد الدولي للتنمية المستدامة مصطلح المسؤولية الاجتماعية في إطار التنمية المستدامة بأنها: "تشير إلى المجتمع وأنه من المتوقع أن تسهم معايير أو مقاييس المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الركائز الثلاثة لتحقيق التنمية المستدامة وهي التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والحماية البيئية" (Cetindamara, 2007, p. 165).

كما عرفها (Drucker) بأنها: "التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه". وأضاف (Strier) بأنها: "تمثل توقعات المجتمع لمبادرات المنشأة في مجال مسؤوليتها تجاه المجتمع، وبما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان القانوني وبصورة لا تضر بقيام المنشأة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها" (العامري والغالي، 2015، صفحة 125).

وقد عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال على أنها: "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد".

أما الغرفة التجارية العالمية فقد عرفت المسؤولية الاجتماعية بأنها: "جميع المحاولات التي تساهم في تنطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية. وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا. ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم".

وحتى وقتنا الراهن، لا تزال المسؤولية الاجتماعية في جوهرها أدبية ومعنوية، أي أنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية.

ومما سبق يتضح أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال عموما تعني التزامها تجاه عمالها، دعم المجتمع ومساندته مع حماية البيئة، إلا أن هذا الالتزام لم يأخذ الصفة الإيجابية بعد.

تعتبر المسؤولية الاجتماعية مسألة مبادئ ومسؤولية أخلاقية، إذ أن الشركة تتطور وتنمو بأمر المجتمع الذي تعيش فيه وتستخدم موارده المادية والبشرية، ولذا فهي مسؤولة تجاهه على الصعيد الاجتماعي وحماية البيئة، وهذه المسؤولية تحقق لها العديد من المزايا والمنافع ومنها (مصطفى، القاهرة، صفحة 126):

- تساهم في بناء المؤسسة لقاعدة بشرية تستفيد منها مستقبلا.
- لا تهدر أموالها بل تستخدمها في استثمار اجتماعي طويل الأجل.
- تؤسس لنفسها سمعة طيبة ومن ثم صورة ذهنية جيدة لدى العملاء، وباقي عناصر جمهور المؤسسة.
- اكتساب تأييد محلي من الأطراف المجتمعية مثل الحكومة ووسائل الإعلام والمؤسسات المالية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.

إن للمسؤولية الاجتماعية دور في تعزيز مكانة المؤسسة داخل المجتمع الذي تنشط فيه، فتحملها لعدة تكاليف نتيجة هذه المسؤولية يعد استثمارا طويل الأجل يؤثر في سمعتها وقيمتها السوقية مستقبلا.

2-2 مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات

مع زيادة القناعة بضرورة أن يلعب القطاع الخاص دورا مهما في العملية الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذا يترتب عليه مسؤولية اجتماعية تجاه ثلاث فئات رئيسة هي العمال والموظفون بالشركة (عارف، 2009، صفحة 48) العملاء والمستهلكين وأخيرا المجتمع فضلا عن الحماية البيئية.

ومن ثم يمكن تصنيف ما تقدمه المؤسسات في مجالات المسؤولية الاجتماعية

إلى ما يلي:

1-2-1 الأنشطة الاجتماعية للشركة تجاه عمالها

يمثل الإنفاق على الموارد البشرية في الشركة استثمارا حقيقيا تجني المنظمة ثماره في الأجلين القصير والبعيد، حيث تمثل العمالة مجالا داخليا من مجالات المسؤولية الاجتماعية، تلتزم الشركة فيه بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين جودة حياة العاملين من خلال ما يلي:

- توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج، والإنفاق على بعض العمال الراغبين في إكمال دراستهم العليا وذلك لتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية؛
- المساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين بنسبة معينة من رواتبهم وأجورهم للحصول على مرتب تقاعد مناسب بعد الخروج على التقاعد؛
- وضع نظام تأميني خاص بالمشاركة مع العاملين؛
- وضع نظم للرعاية الصحية والعلاج بالمستشفيات ولدى الأطباء، ودفع نفقات الأدوية الطبية للعاملين وعائلاتهم؛
- وضع نظم للحوافز والمكافآت سواء في المناسبات الدينية أو غيرها؛
- إقامة سكن للعاملين أو على الأقل مساعدتهم ماديا في الحصول على سكن مناسب؛
- توفير وسائل النقل من مناطق السكن إلى أماكن العمل والعكس؛
- إقامة مصايف للعمال ومساعدتهم ماديا في القيام برحلات ترفيهية ورياضية؛
- توفير الأمن الصناعي والعمل على تفادي الحوادث بالشركة؛
- توزيع حصة على العاملين من الأرباح السنوية الموزعة.

وتهدف هذه الأنشطة الاجتماعية تجاه العاملين إلى توفير مناخ مناسب يشجع على بذل المزيد من الجهد والعطاء، وكذلك الانتماء والولاء لصالح الشركة وإدارتها، مما سيجعل عليه تحقيق منافع وعوائد اقتصادية مباشرة وغير مباشرة للشركة حاضرا ومستقبلا، وهذا يجعلها أيضا تعمل على خلق فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع.

2-2-2 الأنشطة الخاصة بتحسين جودة التعامل مع العملاء والمستهلكين

يهدف هذا النوع من الأنشطة إلى تحقيق أهداف الشركة الاقتصادية وأهمها زيادة الأرباح، وتحسين سمعتها في الأوساط الصناعية والتجارية، وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية وحصة مبيعاتها في السوق المحلية وسهولة نفاذها إلى الأسواق الخارجية، إذ يؤدي تحقيق رغبات العملاء إلى تطوير وتحسين منتجات وخدمات الشركة على جذب ثقتهم ورضاهم والحفاظ على هذا الرضا، ومن أهم الأنشطة التي تقدمها الشركة للعملاء والمستهلكين ما يلي:

- الإعلان والترويج الصادق والأمين عن منتجات وخدمات الشركة؛
- الشفافية والنزاهة والصدق وعدم الخداع والغش في التعامل مع العملاء؛
- توفير البيانات اللازمة عن المنتجات مثل تواريخ الإنتاج وفترة الصلاحية، والمكونات والمنشأ وغيرها؛
- توفير خدمة ما بعد البيع والالتزام بتاريخ الضمان؛
- إصدار فواتير صحيحة بالموصفات الحقيقية للمنتج، والرد على شكاوي العملاء والاستجابة المناسبة لها.

2-2-3 الأنشطة الاجتماعية للشركة تجاه المجتمع

يتمثل هذا النوع من الأنشطة في الخدمات التي تقدم النفع العام لأفراد المجتمع، والمشاركة مع الحكومة في تقديم تلك الأنشطة بغرض القضاء على المشكلات الاجتماعية وهذا سوف يخلق مناخا جاذبا للاستثمار ويوفر الاستقرار الاجتماعي لفئات الشعب ومن أهم هذه الأنشطة الخاصة بالتفاعل مع المجتمع ما يلي:

- التبرع للمؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية لتمويل وتوفير احتياجات الأعضاء والأهالي المحتاجين.
- حاجة الأكل والشرب كتزويد المحتاجين من أفراد المجتمع بالطعام والمواد الغذائية الأخرى في المناسبات.

- مجالات التعليم كإقامة معاهد تعليمية وفنية لرفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول في سوق العمل، وكذلك التبرعات للطلبة المحتاجين وتشجيعهم على مواصلة دراساتهم العليا في الداخل والخارج، هذا فضلا عن المساهمة في إقامة مختبرات علمية في بعض الجامعات.

- مجالات صحية كإقامة مستوصفات طبية، وغرف عمليات كاملة في بعض المستشفيات والمساهمة في إقامة مستشفيات لبعض الأمراض، وتعويض الأفراد عن أي أضرار تلحق بهم نتيجة العمل بالشركة.

- مجالات ثقافية تتمثل في إقامة المكتبات في المناطق الفقيرة ونشر الكتب وتمويل المعارض، وإصدار مجلات علمية وثقافية توزع في الندوات والمؤتمرات.

- أنشطة رياضية متمثلة في التبرعات للأندية الرياضية، والمساهمة في توفير البنية التحتية ومرافق الملاعب الرياضية والمتنزهات لصالح الأطفال والنساء وكبار السن.

- أنشطة بيئية مثل إقامة الحدائق الخضراء للحفاظ على البيئة ومقاومة التلوث.

- مساعدة أفراد المجتمع في حالة الكوارث الطبيعية والاجتماعية.

- قيام الشركة بدفع الضرائب وهذا يعد إسهاما اجتماعيا لمساعدة الدولة على تمويل الخدمات الاجتماعية والإنفاق على أنشطة البنية الأساسية.

ومن خلال ما تقدم يتبين أن المجالات التي يمكن أن تبرز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة ودعمها من خلال مسؤوليته الاجتماعية تركز على ضرورة التكامل بين أهداف المؤسسات ومتطلبات البيئة والعمال والمجتمع بصفة عامة لخدمة جميع الأطراف دون الإضرار بمصالحها.

4-2-2 أنشطة الشركة للحفاظ على البيئة

يقع على عاتق المؤسسات جزء كبير من المسؤولية في هذا المجال يشمل منع التلوث ودرء الأضرار الصادرة عن الإشعاعات نتيجة عمليات الإنتاج أو تلوث المياه، وجرف الأراضي بسبب مقالب النفايات وغيرها من مصادر التلوث، وحيث أن الاهتمام بالصناعة النظيفة بيئيا سيؤدي إلى القضاء على المشكلات البيئية المجتمعية التي يعاني منها معظم أفراد الشعب، فإنه يجب على المؤسسات الصناعية أن تراعي الحفاظ على البيئة ومنع التلوث والتوازن بين التكلفة الاجتماعية للإنتاج وتكاليف التحكم والرقابة وبين المنافع الاجتماعية له، وكذلك عملية تدوير واسترجاع بعض المواد ثم تسويقها.

3-2 معايير قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية

تم وضع عدد من المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس الدور الاجتماعي الذي تؤديه المؤسسات، من خلال قيامها بمختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بطبيعة عملها، ولقياس دور تلك الشركة في تحمل مسؤولياتها الاجتماعية تجاه الأطراف المتعددة سواء داخلها أو خارجها، فإنه يتم مقارنة تلك المعايير تاريخياً عبر فترة من الزمن للوقوف على تطور الأداء، أو تتم المقارنة مع مؤشرات أداء لشركات مماثلة في المجتمع، أو يتم قياس تلك المؤشرات مع معيار أداء اجتماعي يتم الاتفاق عليه في مجالات العمل الاجتماعي يطلق عليه معيار الصناعة (أي معيار صناعة الأداء الاجتماعي من منظور المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص).

يمكن عرض بعض هذه المعايير كما يلي (عارف، 2009، صفحة 51):

الجدول رقم (1): معايير قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

| أنواع المعايير | البيان | طرق القياس |
|--|---|---|
| معايير قياس حجم الإسهام الاجتماعي للشركة تجاه العاملين | الدخل النقدي للعاملين بالشركة | متوسط الدخل النقدي للعامل = المرتبات والأجور + المكافآت والحوافز النقدية / عدد العاملين |
| | مساهمة الشركة في حل بعض المشكلات الاجتماعية للعاملين لديها | ما يخص العامل = عدد العاملين المستفيدين من مساهمة الشركة في حل المشكلات الاجتماعية / عدد العاملين في الشركة |
| | مساهمة الشركة في رفع مستوى مهارة وكفاءة العاملين فيها | معدل نصيب العامل = تكلفة مساهمة الشركة في تكاليف التدريب والتطوير / إجمالي قيمة المرتبات والأجور المدفوعة للعاملين |
| | مساهمة الشركة في توفير الأمن الصناعي للعاملين بها | مؤشر القياس = عدد الحوادث التي تقع في السنة / عدد ساعات العمل الفعلية السنوية |
| | استقرار حالة العمل بالشركة | عدد العاملين تاركي الخدمة سنويا = معدل دوران العاملين / إجمالي عدد العاملين |
| | حصة العامل في توزيعات الأرباح السنوية للشركة | متوسط حصة العامل في الأرباح = قيمة الأرباح السنوية الموزعة على العاملين / عدد العاملين |
| معايير قياس تكلفة الأنشطة الخاصة بتحسين خدمات التعامل مع العملاء | معايير قياس نفقات الشركة على أبحاث وتطوير منتجاتها وخدماتها للعملاء | متوسط ما ينفق على تحسين = نفقات أبحاث تطوير وتحسين جودة المنتج أو الخدمة أو المنتج أو العميل / إجمالي تكاليف الإنتاج أو الخدمات المؤدات |
| | قياس دور الشركة في الرد على استفسارات ومشكلات العملاء | نسبة عدد المشكلات التي استجابت لها الشركة = عدد المشكلات التي عالجتها الشركة واستجابة لها / إجمالي عدد المشكلات المقدمة من العملاء والمستهلكين |

| | | |
|--|---|---|
| معدل تكلفة الإنفاق = تكلفة مساهمة الشركة في الأنشطة الاجتماعية للمجتمع / إجمالي التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاجتماعية التي ساهمت فيها الشركة | مقياس قياس مساهمة الشركة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية والرياضية | معايير قياس تكلفة حجم الإسهام الاجتماعي للشركة تجاه المجتمع وحماية البيئة |
| معدل الشركة في التشغيل = عدد العاملين المعينين بالشركة سنويا / إجمالي عدد القوى العاملة في الدولة | مساهمة الشركة في توفير فرص عمل جديدة | |
| معدل إنفاق الشركة = تكلفة مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة / إجمالي ميزانية الأبحاث والتطوير للشركات في المنطقة | مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة | |
| معدل مساهمة الشركة = تكلفة مساهمة الشركة في تكاليف تحسين البنية التحتية / إجمالي تكاليف مساهمة الشركات العاملة في المنطقة | مساهمة الشركة في تطوير وتحسين البنية التحتية في المنطقة المحيطة | |

المصدر: (عارف، 2009، صفحة 51).

من خلال هذه المعايير تتضح الأهمية التي تليها المجتمعات للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في انتظار أن تتحول هذه المعايير إلى صيغة إجبارية عن طريق تقنينها وربما منح شهادات عالمية كمقاييس الجودة عند تطبيقها.

2-4 آليات نشر المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الاقتصادية

يمكن نشر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال ما يلي:

- المساهمة المجتمعية التطوعية: يلقي هذا المجال معظم الاهتمام في الدول التي يكون فيها الحوار حول المسؤولية الاجتماعية للشركات حديثا نسبيا، التي يمكن أن تتضمن العمليات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة الأمد في الصحة أو التعليم أو مبادرات أخرى ذات مردود مجتمعي.

- العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة: غالبا ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة ضرورية لإدخال المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتستطيع أي شركة من خلال التفاعل النشط مع موظفيها تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية، وذلك بتطبيق إجراءات لتقليل استهلاك الطاقة والمخلفات، وتستطيع المؤسسات أن تكفل صدق سهولة الاتصالات مع عملائها، ومن ناحية تأثيراتها غير المباشرة عبر سلسلة القيمة

ومواثيق الشرف في تدبير الاحتياجات، وبرامج إنماء القدرات، كما تستطيع مساعدة مورديها وموزعيها على تنسيق قوة العمل والحد من الضرر البيئي.

- حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي: فعلى الصعيد الداخلي تقوم قيادات المسؤولية الاجتماعية للشركات بوضع الرؤية وتهيئة المناخ العام الذي يمكن للعاملين من خلاله تحقيق التوازن المسؤول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ، أما على الصعيد الخارجي، فإن كثيرا من رؤساء مجالس الإدارات وكبار المديرين يقومون بقيادة مشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع ويؤيدون المبادرات الخاصة بالصناعة وغيرها من المبادرات.

وبالتالي تبين الآليات السابقة جملة من الطرق يمكن اعتمادها لتكريس المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الاقتصادية.

الخلاصة

إن المؤسسات الاقتصادية تمثل شريكا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، ليس من خلال المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية فقط، بل عن طريق استثماراتها التي تخدم المجتمع والمواطن من خلال توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها وكذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي. كما أن السياسات الاستثمارية والتنموية للقطاع الخاص يجب أن تكون الإنتاج النظيف وتقليل التلوث بمختلف أنواعه لتؤمن الاستثمارية لهذه الاستثمارات وتوفير الدعم الشعبي والرسمي.

وبناء على ما تقدم يمكن صياغة جملة من التوصيات والمقترحات لعل من أهمها:

- زيادة وعي المؤسسات ومسؤوليها بأهمية تحملها للمسؤولية الاجتماعية من خلال توضيح مفهومها ومنافعها التي ستجنيها نتيجة ذلك خاصة على المستوى المحلي للوصول بهذه المؤسسات إلى الاضطلاع بدورها الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات المشتركة معها؛

- ضرورة قيام المؤسسات بالإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها خلال السنة من خلال عرضها في التقارير والقوائم المالية المنشورة في وسائل الإعلام، حتى يتسنى لأفراد المجتمع تقييم الدور الاجتماعي للمؤسسة؛

- ضرورة العمل على إيجاد صيغ إلزامية لهذه المسؤولية من خلال معايير قياسها، ووضع الجوائز والحوافز عند تحقيق مستويات مقبولة منها؛
- إدماج المسؤولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة المؤسسات وثقافتها، وكذلك ضمن قواعد ومبادئها كما تعمل به المؤسسات العالمية الرائدة؛
- تحسيس القطاع الخاص من رجال أعمال ومؤسسات اقتصادية بمسؤوليتهم الاجتماعية خاصة في الجانب البيئي لتفادي ما يمكن أن يلحق بالبيئة في الجزائر خاصة مع سعي الدولة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.
- وختاماً لا يمكن الاختلاف في أن تكون مؤسسات القطاع الخاص ذات رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي ومعنوي يجعل منها بنية وركيزة من ركائز تطوير المجتمعات والنهوض بأفرادها.

قائمة المصادر والمراجع

- Cetindamara, D. (2007). Corporate Social Responsibility Practices and Environmentally Responsible Behavior: The Case of The United Nations Global Compact. *Journal of Business Ethics*(76), 163-176.
- أحمد سيد مصطفى. (القاهرة). *تحديات العولمة والإدارة الإستراتيجية (مهارات التفكير الاستراتيجي)*. 2008: دار النهضة العربية.
- تودارو ميشيل. (2009). *التنمية الاقتصادية*. (محمود حسن حسني، المترجمون) الرياض: دار المريخ.
- صالح العامري، و محسن الغالي. (2015). *المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال : الأعمال والمجتمع*. الأردن: دار وائل.
- عثمان محمد غنيم، و ماجدة أحمد أبو زنت. (2007). *التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)*، (الإصدار 1). عمان: دارالصفاء.
- فؤاد محمد عيسى عارف. (2009). *المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر (دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات)*. المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر: التوجهات الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية (الصفحات 21-53). مصر: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء التشريعي.